

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، داود طيبة ، حسين السكران .

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/٤٤) بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩
المتضمن الحكم على المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين مع الرسوم
والمصاريف .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها حيث جاء مجحف بحق المميز
ومخالف للأصول والقانون .
- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها حيث إنها لم تستسغ البينة بشكل
أصولي وموافق للقانون .

٣. أخطأت محكمة الجنايات في قرارها حيث شابه فساد في الاستدلال وقصور في التعليل مما يجعل قرارها مستوجباً للنقض .

الطلب :

١. قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
٢. وفي الموضوع نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم (سوري الجنسية) .

التهمتين :

- ١- جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات .
- ٢- جنحة عرض فعل منافي للحياء العام وفقاً للمادة (٣٠٦) عقوبات.

الوقائع،

الوقائع وكما جاءت بإسناد النيابة العامة تتلخص بأن المتهم على معرفة سابقة بزواج المشتكية (فلبينية الجنسية) عمرها (٤٠) سنة وفي بداية شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٣ قام المتهم بالاتصال هاتفياً بالمجني عليها وتحرش بها وعرض عليها ممارسة الجنس معها وقال لها (بدي إياك إنتي وبدي أنام معاكي وإنت حبيبتي وبدي صورة) وفي صباح يوم ١٥ / ١١ / ٢٠١٣ وأثناء مسير المجني عليها في منطقة وسط البلد في عمان فوجئت بالمتهم يمد يده على مؤخرتها وأمسك بها وضغط عليها واستطال إلى عورتها وقامت بالصراخ عليه ولاذ المتهم بالفرار وقامت المجني عليها بإخبار زوجها الشاهد بما حصل معها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى أصدرت قرارها رقم

(٢٠١٤/٤٤) تاريخ ٢٠١٥/١/١٩ المتضمن ما يلي:

١. عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم

بجناية عرض فعل منافي للحياء العام وفقاً للمادة (٣٠٦) من قانون العقوبات .

وعملاً بالمادة (٣٠٦) من قانون العقوبات الحكم على المتهم

بالحبس مدة أربعة أشهر والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

ونظراً لإسقاط المشتكية لحقها الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً

وعملاً بالمادة (١٠٠) من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة المقررة بحق

المتهم إلى النصف لتصبح العقوبة الحبس مدة شهرين مع الرسوم

والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

٢- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم

بجناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم الإلزامية قررت المحكمة ما يلي:-

١- عملاً بالمادة (٢٩٦) من قانون العقوبات الحكم على المجرم

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات مع الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة

التوقيف.

ونظراً لإسقاط المشتكية لحقها الشخصي عن المجرم

الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً و عملاً بالمادة (٩٩) من قانون العقوبات

تقرر المحكمة تخفيض العقوبة المقررة بحق المجرم إلى

النصف لتصبح عقوبته الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين مع الرسوم والمصاريف

محسوبة له مدة التوقيف .

٢- عملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تقرر المحكمة تنفيذ أشد العقوبات المقررة بحق المجرم وهي الحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين مع الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

لم يلقَ هذا الحكم قبولاً لدى المتهم فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحته التمييزية.

وعن أسباب التمييز:

ومفادها تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بقرارها حيث جاء مجحفاً بحق المميز ومخالفاً للأصول والقانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التعليل .

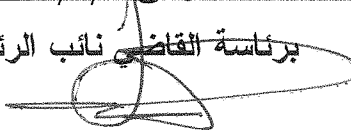
وفي هذا نجد إن محكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع وبما لها من سلطة واسعة في وزن البينة وتقديرها والأخذ بما تقنع به وطرح ما سوى ذلك والتي أمدتها بها المادة (٢/١٤٧) من الأصول الجزائية قنعت من بينة النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى أن المتهم (المدعو) كان يعرف زوج المجني عليها وأنه وفي منتصف شهر تشرين الثاني من عام (٢٠١٣) وأثناء مسير المجني عليها في وسط البلد (عمان) فوجئت بحضور المتهم من خلفها وقيامه بمد يده على مؤخرتها والضغط عليها فصرخت عليه واستدارت فلاذ بالقرار .

وحيث إن محكمة الموضوع ولتكوين قناعتها هذه فقد ناقشت أدلة الدعوى مناقشة سليمة واستخلصت منها النتائج استخلاصاً سائغاً ومقبولاً تؤدي إلى هذه الأدلة وأخصها شهادة المجني عليها (التي قنعت بها محكمة الموضوع فلا معقب عليها من محكمتنا في هذه المسألة الموضوعية وبالتالي يكون تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات جاء متفقاً مع الواقع والقانون على اعتبار أن فعل المتهم استنطال إلى عورة المجني عليها وخدش عاطفة الحياة العرضي لديها التي يحرص الناس على حمايتها والذود عنها مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٤/٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقوق أ.

lawpedia.jo